قانون ضريبة المبيعات.. ضرورة لتحفيز الاستثمار ومكافحة التهرب

■ مهيوب الكمالي

■،، ربما يكون جهل البعض بالمزايا التي يشتملها قانون الضريبة العامة على المبيعات دافعاً لهم لإحداث زوبعة ضد القانون قبل معرفة نصوصه غير أن البعض الآخر يقودون الزوبعة عن سابق إصرار وترصد برفض تلك المزايا في محاولة منهم لإبقاء التشريعات الضرائبية ضعيفة ومشتته وتسهل لهم التهرب من دفع الضرائب وإستغلال المستهلك.

وانطلاقاً من حرص الحكومة على تنفيذ حزمة من الاصلاحات المالية والضرائبية الفاعلة فقد اتخذت إجراءات تستهدف إعداد جهاز ضريبي كفوء ومتطور من النواحي الإدارية والفنية، عبر تحديث أنشطة مصلحة الضرائب وذلك من أجل تنفيذ قانون الضريبة العامة على المبيعات لتحقيق هدفين:

الأول: التخلص من عيوب التشريعات المتعلقة بتعدد الضرائب غير المباشرة وتعدد أسعار الضرائب المفروضة على الانتاج والاستهلاك والتوزيع غير العادل للأعباء الضرائبية.

الثاني: ثبات نسبة الضريبة المفروضة على القيمة المضافة للسلع والخدمات المحلية والمستوردة مع ضمان حماية المستهلك من زيادة أسعار السلع الضرورية لاشتمال القانون على اعفاءات تتعلق بالسلع الأساسية والدوائية وخدمات التعليم والصحة والمياة والكهرباء والسيارات وغيرها.

ورغم أن الحكومة أدخلت تعديلات على قانون الضريبة العامة على المبيعات ثلاث مرات، ولا تزال هناك تعديلات أخرى أمام مجلس النواب سيتم التصويت عليها قبل تنفيذ القانون إلاّ أن البعض ممن اعتادوا استغلال المستهلك والتهرب من دفع الضرائب ورفع أسعار السلع بصورة مزاجية يتمسكون بالرفض القاطع لأحكام القانون من أجل الاستمرار في عبثهم واحباط مسيرة الاصلاحات الضرائبية.

ومن المؤلافت أن هؤلاء الذين يلهثون وراء الاثراء على حساب جيوب المواطنين لا يرغبون في تحفيز الاستثمار وتسهيل طرق محاربة التهرب الضريبي التي توفرها نصوص القانون الجديد.

إن قانون الضريبة العامة على المبيعات قد وحد ضريبة جميع السلع والخدمات المنتجة محلياً أو المستوردة عند نسبة ضريبية تبلغ ١٠٪ من قيمتها المضافة ونصوصه واضحة للعيان لا تثقل كاهل المواطن بحسب قائمة انماط الاعفاءات التي اشتملت عليها الجداول الواردة في القانون.

ولقد حدد القانون الالتزام بأداء الضريبة بالنسبة لبيع السلع المحلية عند دفع ثمنها أو تسليمها أو عند إصدار الفاتورة الضريبية أما السلع المستوردة تنشأ ضريبتها عندما تصل إلى أحد موانئ الجمهورية.

والسؤال الجوهري هناك لماذا يصر البعض على إعاقة مسيرة الإصلاحات الضرائبية ولمصلحة من تبقى التشريعات مشتته وتفسير مضمون قانون الضريبة العامة على المبيعات من زاوية المصلحة الذاتية وتجاهل مزايا القانون وأهدافه في تحقيق المصلحة العامة؟!.

إننا كمستهلكين نود أن يرى هذا القانون النور لحمايتنا من غول الأسعار المزاجية التي فرضت من قبل التجار على سلع وخدمات هي بموجب قانون الضريبة العامة على المبيعات معفية من الضرائب لكن اللاهثين وراء جني الأرباح استبقوا تطبيق القانون بجرعات سعرية وذهبوا يذرفون دموع التماسيح للحصول على مكاسب أخرى من الحكومة بل وتأجيج الشارع ضدها.

ومن الواضح هنا أن الاصلاحات الضرائبية غدت ضمن أولويات المرحلة القادمة.

خبراء واختصاصيون:

قانون الضريبة العامة يحقق مزيداً من التقدم في أساليب رفع الضرائب

القوانين الضريبية الحالية فتحت المجال واسعاً للتحايل والتهرب والتوزيع غير العادل بين قطاعات الانتاج

صنعاء/ سبأ/ ابوبكر عبدالله/..

■ .. تتصدر قضية التهرب الضريبي رأس قائمة القضايا التي يتوقع ان يتصدى لها بقوة قانون الضريبة العامة على المبيعات بحسب تاكيدات المسؤولين في مصلحة الضرائب، ويقول هولاء ان من ضمن الغايات الأساسية في القانون تطوير آليات الضريبة والقضاء على الكثير من السلبيات في النظام الضريبي عموما وبخاصة ظاهرة التهرب الضريبي التي تقول البيانات المتاحة انها تتسبب في فقدان الخزينة العامة مليارات الريالات سنويا.

ويقول الأخ نعمان الصهيبي رئيس مصلحة الضرائب ان التهرب الضريبي موجود ونتوخى من خلال تنفيذ قانون الضريبة العامة على المبيعات حصر التهرب الحاصل حاليا في ظل القوانين النافذة، منها قانون الانتاج والاستهلاك من خلال الآلات المنظمة التي تضمنها قانون الضريبة على المبيعات والذي سيقلل من حجم التهرب الضريبي القائم حالياً ونأمل ان يتحقق ذلك من خلال مسك الحسابات والسجلات والعمليات والفواتير ايضا بما يسهل على الادارة الضريبة الجهد والوقت معا بحيث ان المكلف الملتزم يقوم بربط الضريبة ذاتيا على نفسه وتوريدها إلى البنك، وبالتالي يتيح لمصلحة الضرائب الفرصة المناسبة لمتابعة المتهربين، والغائبين عن الادارة الضريبية نهائيا.

ويقول المسؤولون في مصلحة الضرائب: ان خسائر التهرب الضريبي في البلاد اخذت تتنامى في السنوات الأخيرة ويشير رئيس مصلحة الضرائب إلى ان حجم التهرب الضريبي السنوي لمختلف انواع الضرائب يصل إلى حوالي ٣٠ مليار ريال سنويا وهذا يكبد الخزينة العامة للدولة خسائر كبيرة كان يفترض ان تؤول إلى الخزينة العامة للدولة على شكل استحقاقات مفروضة قانونا على كبار المكلفين.

وثمة اجماع على ان العمل بالأنظمة الضريبية القديمة لم يعد يتلاءم مع التطورات الجديدة كونها تتسم بالضعف وفيها العديد من الثغرات فيما يخص الرقابة الضريبية وضبط آلية التحصيل، الامر الذي ادى إلى ضياع الكثير من الموارد المالية التي كان يتعين تحصيلها لصالح الخزينة العامة للدولة.

ويرى رئيس مصلحة الضرائب ان الكثير من الاختلالات القائمة سيتجاوزها القانون عند صدور التعديلات المقترحة من الحكومة والمعروضة على مجلس النواب والمقدمة ايضا تعديلا للقانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١م.. ونعتقد انه باصدار تلك التعديلات سوف يتحقق الهدف من التشريع لهذا القانون وبالتالي سيقضي على كل المخاوف التي كانت قائمة، كما سيقضي على اساليب التحايل والتهرب التي كانت قائمة في ظل القوانين السابقة.

ثغرات قانونية

يؤكد العديد من الاختصاصيين في مصلحة الضرائب ان ثمة ثغرات قانونية في القوانين الضريبية السارية استغلت كثيرا من قبل بعض المكلفين بالضريبة وكانت بالنسبة لهم مناخا ملائما للتهرب الضريبي، الامر الذي ادى إلى ظهور كل هذه الاعتراضات على القانون.

ويقول عبدالاله الجنيد مامور ضريبة انتاج ما حدث في الأيام الماضية: لاشك انه قدم الدليل القاطع على ان الاعتراض على القانون لم يكن سوى دفاع عن مصالح ضيقة وانية.. وفي هذا الإطار يوكد الجنيد أن غياب آلية الائتمان الضريبي الدقيقة في التشريعات القانونية السابقة والتي استحدثت في قانون ضريبة مبيعات جعل هولاء يستفيدون من اخفاء نشاطاتهم الحقيقية للتقليل من عائدات ارباحهم وبالتالي سداد جزء يسير من ضرائب الانتاج والاستهلاك والخدمات المحددة للدولة.. ولوعلم عامة الناس ما يحمل القانون في طياته من مميزات وفوائد تخدم الاقتصاد الوطني لصبوا جام غضبهم على الجهات التي تحاول تضليلهم لمعارضة القانون وتحقيق مساعي بعض القوى التجارية والصناعية التي لا ترغب بهذا القانون لانه سيفضح حقيقة مراكزهم المالية ويجعلهم يؤدون الضرائب الفعلية على انشطتهم.

آثار تراكمية

يحدد الجنيد مشكلة الفاقد الضريبي بالاشارة إلى ان مستوى الامتثال الضريبي منخفض للغاية في اليمن في ظل قانون الضرائب على الانتاج والاستهلاك والخدمات ولذلك جاء القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١م بشان الضريبة العامة على المبيعات كبديل يحل من هذه الاشكاليات ومن اجل تحقيق مزيد من التقدم في اعداد واجراءات واساليب الربط الذاتي خاصة فيما يتعلق بدفع الضرائب.

ويضيف: ولهذا كان من الأهمية استحداث تدابير قوية لوجوب نفاذ التحصيل ووضع برامج ملائمة لتدقيق الحسابات وتحديث النظام الضريبي وسبل ادارته ودمج عمليات الضرائب المباشرة وغير المباشرة لتطوير اجراءات اساليب الادارة الضريبية الحديثة، ومن اجل ذلك تم انشاء وحدة كبار المكلفين كوحدة تجريبية رائدة وكان من المهم وضع حد للتسجيل للضريبة العامة للمبيعات وتنفيذ اجراءات واساليب الربط الذاتي في ظل قواعد الضريبة العامة على المبيعات بالاضافة إلى تحويل مهمة التحصيل إلى الجهاز المصرفي عن طريق البنوك، وبمزيد من التحليل للمزايا التي سيوفرها قانون ضريبة المبيعات في جانب التصدي للفساد الضريبي يوضح الوكيل المساعد لمصلحة الضرائب محفوظ عمر بن شعيب ان القوانين الضريبية المعمول بها حاليا اتسمت باثار تراكمية في دفع الضريبة وفتحت المجال واسعا للتحايل والتهرب الضريبي والتوزيع غير العادل بين قطاعات الانتاج ومراحله وبالتالي أصبحت هذه الضريبة حقيقة.. وهذا بلا شك يدركه التجار ولكن المشكلة ان البعض يعتقد ان الوضع الراهن مناسب كثيرا لهم للتلاعب والتحايل والتهرب الضريبي وبالتالي يأتي قانون المبيعات كشكل ضريبي متطور يتجاوز إلى حد كبير السلبيات والممارسات التي كانت موجودة حيث تعتبر هذه الضريبة من اكثر الضرائب مثالية لتجنب هذه السلبيات.

ويلفت بن شعيب إلى جانب مهم في ضريبة المبيعات يتمثل في ان هذا النوع من الضريبة محفز على الانتاج ومحفز كذلك على التصدير وهذه غاية من أهم الغايات الاقتصادية.

في السياق ذاته يلفت عبدالسلام الاثوري أمين عام المجلس اليمني لرجال الأعمال والمستثمرين إلى ان فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية كان قد اعطى إشارة مهمة جدا في فترة سابقة عندما ناقش قضية الفاقد الضريبي وعملية التهرب وقال: نحن نريد من المكلفين ان يقدموا الضريبة الطوعية باقرار ذاتي بدون ان تفرض عليهم اجراءات وهذا ما يستهدفه القانون.. حيث ان الاقرارات يجب ان تعتمد على اقرار ذاتي بحكم ان المكلف يجب ان يكون طرفا في مسالة تحقيقه لعملية النمو.

ويشير الاثوري إلى تاثير بالغ الأهمية جراء عدم فاعلية النظم الضريبية القديمة حيث يوكد ان تقلص حجم العجز في الموارد يؤدي بالمحصلة إلى زيادة في معدل العجز وزيادة التضخم يؤدي غالبا إلى تاثيرات سلبية في مسالة الاستقرار الاقتصادي، كما يؤثر على الاصول والقيم الاقتصادية في السوق، وعلى التاجر و مداخلاته و اصوله وكذا على الناس بشكل عام.

خسائر الدولة

ويرى الاثوري ان اليمن بحاجة للاعتماد على موارد مباشرة تحقق مسالة الاستقرار الاقتصادي وتساعد على دفع عملية النمو بشكل افضل..

كما يرى في شان الخسائر الكبيرة التي تتكبدها الخزينة العامة من جراء ظاهرة التهرب الضريبي..

ان حجم الفاقد الضريبي الموجود في اليمن يؤثر على مسالة النمو والاستقرار الاقتصادي فالفاقد الضريبي كبير جدا سواء كان مباشرا ام غير مباشر.. وهناك فاقد من عائدات الاستيراد بسبب التهريب والتحايل الضريبي والجمركي.

كما ان هناك فاقداً يقدر بنحو ٢٠٠ مليار سنويا تفقده خزينة الدولة و يجب الآن وضع حد لهذا الفاقد بشكل او باخر.

ويعتقد الاثوري ان عائد الموارد الذي سيتجه لمصلحة ميزانية الدولة سيحقق في الأخير تعزيز الاستقرار الاقتصادي ورفع معدلات النمو..

ويضيف: وهنا نجد ان الفاقد الضريبي هو الذي يجب ان نوجد له آلية حقيقية وفعلية ربما سيكون قانون المبيعات احد الأدوات المهمة في معالجة هذه المشكلة ويؤكد الاثوري على ضرورة التقييم الحقيقي والفعلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة.. ففي اواسط السبعينات كان مستوى القطاع الخاص من مستوى الاقتصاد الكلي يساوي ٢٠ ٪ قياسا مع القطاع العام.. واليوم يساوي حجم القطاع العام تتراوح ما بين ٢,٢٥ ٪ في الوقت الذي لا تشكل مساهمة القطاع الخاص في الموارد الضريبية سوى نسبة ضئيلة جدا لاتتجاوز ١٢ أو ٢٠ ٪ وهو وضع غير طبيعي في الاقتصاد الوطني.

من جانبه يؤكد الأخ طارق البراق المشرف العام على ضريبة المبيعات في مصلحة الضرائب ان مجال التهرب الضريبي واسع جدا وله تاثيرات مدمرة للاقتصاد الوطني ويشير إلى ان أهم المزايا التي تضمنها القانون في هذا الجانب انه يعزز مبدأ الامتثال الطوعي لسداد الضرائب المستحقة من خلال نظام الربط الذاتي بمعنى ان ياتي المكلف ويقدم اقراره الضريبي إلى الادارة الضريبية وعندما يكون هذا الاقرار صحيحاً و يشتمل على تعاملاته نقر بصحة هذا الاقرار دون نزول موظف الضرائب.

آمال واعدة

يرى عبدالاله الجنيد مامور ضريبة انتاج ان قانون ضريبة المبيعات يشجع إلى حد كبير الامتثال الضريبي الطوعي والربط الذاتي الذي بموجبه اعطى القانون ميزة للمكلف بتقديم الاقرار الضريبي وفقا لاجراءات مبسطة وبشكل طوعي وبمقدور المكلف استيفاء بيانات اقراراته الخاضعة للضريبة ودفع الضريبة بدون تدخل مامور الضرائب، اذ يقوم المكلف بربط ذاتي لمقدار التزاماته الضريبية وتقديم معلومات الوعاء ثم تقديم الاقرار ودفع الالتزامات مباشرة اختصارا للوقت والتكلفة الذي يستغرقه انجاز المعاملات الضريبية بالنسبة للادارة الضريبية.. كما يحد من متطلبات المكلفين نظرا لاستيفاء كل الالتزامات الضريبية في عملية واحدة.

الأخ عبدالدايم الشويطر مدير عام المحاسبة بمصلحة الضرائب أكد من جانبه ان قانون الضريبة العامة على المبيعات سيلعب دورا مهما في التصدي للاختلالات الضريبية ومنها ظاهرة التهرب الضريبي وهو امر في غاية الأهمية كون ظاهرة التهرب الضريبي من اكثر المشكلات التي تنهش في جسم الاقتصاد الوطني.

ويوضح ان هذا النظام يعتبر مصدراً اساسيا لتوفير المعلومات الحقيقية عن حجم التعاملات في مختلف مراحل الانتاج والتوزيع ومن شانه ان يحد من اي تلاعب كون نظام الضريبة العامة على المبيعات واليات تنفيذها يعتمد بشكل رئيسي على عدد من الاجراءات منها مسك الحسابات المنتظمة وتحرير فواتير البيع وخصم الضريبة على مدخلات المشتريات من الضريبة المستحقة على المخرجات المبيعات وهو ما يدعم الرقابة الذاتية في مختلف مراحل الانتاج والتوزيع.

و يخلص الشويطر إلى القول: في ضوء هذه الآليات فإن نظام الضريبة العامة على المبيعات يرمي إلى الكشف عن حقيقة تعاملات المكلفين والكشف عن غير الملتزمين بنظام الضريبة مما يحد إلى درجة كبيرة من ظاهرة التهرب الضريبي وتحقيق خفض ملموس في معدلات التهرب.

أهمية تنمية الموارد البشرية

عبدالكريم صالح ناجي

■ لقد أصبح اليوم موضوع تنمية الموارد البشرية حديث الساعة ذلك لما له اثره الواضح في مختلف المناهج والتحاليل والدراسات مثل دراسة كلفة المنفعة، دراسات النمو المتخلف وتنمية الصادر وكذلك تخطيط القوى العاملة وتخطيط التعليم ...الخ.

إن تنمية الموارد ليست طريقة تكتيكية ولكنها رؤية إستراتيجية وشاملة – لكل منشأة نرغب في الاستقرار والنمو – تقوم على حقيقة (أهمية ومكانة الإنسان في رفاهية الإنسانية وتنميتها فالإنسان – كما يقول فخامة رئيس الجمهورية في معظم خطاباته ولقاءاته أن (الانسان هو مقياس كل الأشياء فهو المبدع والمبتكر والمسيطر على كل آلات العصر الإلكترونية وغيرها ،فالعنصر الإنساني هو العنصر الديناميكي في معادلة تحسين كفاءة وفعالية المنشأة في الاجلين معا، وكما قال ذلك- هنري فورد (فورد موتورز) «خذ كل المباني، خذ المكائن وخذ كل الأموال ولكن دع رجالي معي وسوف أصبح ثانية هنري فورد» وعليه:

يمكن القول أن تنمية العناصر أو العوامل الأخرى تتوقف بدرجة كبيرة على تنمية الموارد البشرية في اي مؤسسة ،وهنا لابد من التاكيد على ان نجاح أي مؤسسة مرتبط إلى درجة كبيرة بقيام هذه المؤسسة بربط سياساتها في إدارة الموارد البشرية مع سياساتها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية وذلك عن طريق إحداث تكامل بين إدارة العمل وإدارة الموارد البشرية التي ستقوم بإنجاز هذه الأعمال ،إن الفلسفة التي تقف وراء تنمية الموارد البشرية هي ان المؤسسة أو المنظمة لاتصارع من اجل البقاء فحسب بل من اجل النمو والاستمرارية وتصبح أكثر حركية وتنمو فقط من خلال الجهود والقدرات والكفاءات التي يتمتع بها موظفوها ،غير ان (استطاعة وقدرات الموظفين) مسالة ليست مطلوبة لذاته فحسب، بل أنها ضرورة لابد منها لشحذ الهمم والاستخدام الأمثل على أساس مستمر، ولذا فإن تنمية الموارد البشرية لاتهدف إلى خلق بيئة للتعليم أو التعلم فقط بل أنها ترجمة التعليم إلى (أداء) بطريقة تمكن كل فرد أن يتعلم باستمرارية لانه يحتاج إلى المعرفة والقدرة والمهارات الضرورية واللازمة لواكبة التطورات الحديثة وذلك لبلوغ الأهداف المرسومة.

وهكذا فإن جهود تنمية الموارد البشرية تشتمل/ تتناول أهم الجوانب في الحياة العلمية الا وهو جانب الاستثمار في تطوير وتاهيل الموظفين وهي في نفس الوقت تطوير وتنمية للوحدة الإدارية بكامل مخرجاتها كما وكيفا ،فالإنسان – كمصدر بشري قابل للتعلم – يعتبر من أهم وأعظم الأصول التي توجد في أي منظمة ،وكما قال السيد/ وليام ميللر رئيس شركة الإبداع العالمي – تكساس.

حيث قال: الذكاء هو الان المادة الخامة أو الأساسية لما نعمل ونبيع).

ولذا فإن تنمية المصادر البشرية في منظمة ما هي عملية يتم فيها مساعدة موظفيها وبطريقة مخططة ومستمرة من اجل:-

١- إحراز أو شحذ المهارات المطلوبة لإنجاز مختلف الوظائف المتعلقة أو المقترنة بدورهم الحالي والمتوقع في المستقبل.

٢- تنمية وتطوير قدراتهم العامة كافراد واكتشاف واستغلال دوافعهم الداخلية والكامنة لغرض تطوير كل من ذاتهم وكذلك تطوير منظمتهم.

٣- تطوير الثقافة التنظيمية للمنظمة والتي تتحد بها علاقة الرئيس بالمرؤوس وخلق علاقة ذات شفافية واضحة داخل فريق العمل والتعاون داخل أجزاء الوحدات الإدارية والإسهام في انبعاث الدافعية والسمو لدى الموظفين.

إن نظام تنمية الموارد البشرية قد يشتمل على العمليات أو النظم الجزئية التالية مثل نظام الأداء – التقييم – التدريب – تطوير المنظمة.

التخطيط المتقدم – نظام تطوير المكافآت ومعلومات الموارد البشرية ....الخ.

وكل هذه الأنظمة الصغرى يجب ان ترتبط أساسا بخطط مشتركة خاصة في ما يتعلق بتخطيط القوى العاملة، ولكي نصل إلى نظام ناجح وفعال لتنمية الموارد البشرية يجب الاخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:-

١- ان المصادر البشرية تعتبر أهم واعظم عنصر من عناصر مدخلات العملية الإنتاجية لأي منظمة.

٢- على عكس الموارد الأخرى – فإن الرأسمال البشري يمكن ان يطور ويزداد إلى نطاق غير محدود.

٣- إن المناخ الصحي والموصوف بالقيم الذهنية المنفتحة والمتحمسة والثقة والتبادلية وكذلك المتعاونة هو جوهر أساسي لتنمية الموارد البشرية.

٤- إن تنمية الموارد البشرية يمكن ان تتم مراقبتها والتخطيط لها بطرق مجدية يمكن ان تعود بالنفع لكل من الأفراد والمنظمة.

٥ – هناك شعور لدى الأفراد العاملين يلزمهم نحو أعمالهم يتوجب على المنظمة العمل على تأييد وتدعيم هذا الشعور وهو شعور الانتماء إلى تلك المنظمة أو الوحدة الإدارية.

٦- هناك مسؤولية إدارية عظيمة لضمان تطوير واستخدام المؤهلات للمرؤوسين لخلق مناخ صحي ودافعية عملية ووضع الأمثلة للمرؤوسين لاتباعها.

٧- ان على الإدارات العليا ان تولي جل اهتمامها لعملية او لوظيفة تنمية الموارد البشرية وذلك لكي تضمن فعاليتها.

وهكذا يمكن القول ان تنمية الموارد البشرية مسالة مطلوبة من كل المنظمات التي تهتم أو تعتني بـ:-

١- ترسيخ او تثبيت نفسها.

٢- النمو.

٣- التنوع.

٤- إعادة بناء نفسها لكي تصبح اكثر فاعلية.

٥- تحسين وتطوير انظمتها وخدماتها.

٦- التغيير الذي يمكنها ان تكون أكثر ديناميكية.

غير انه من الملاحظ في بعض الحالات العملية ظهور بعض الاختلافات أو الصراعات بين المنظمة وبعض موظفيها يؤدي إلى خلق فجوة واسعة بين توقعات المنظمة والاداء الفعلي لموظفيها.

كل هذه الاختلافات والفجوات التي تشكل مساحات واسعة في أداء المؤسسة يعزو بالأساس إلى الافتقار أو النقص في آلية/ عملية التواصل واضطراب الانسجام التنظيمي أو مايسمى (طقس المنظمة).

ولهذا فتنمية الموارد البشرية عملية أساسية تلعب دوراً حيوياً في خلق قاعدة أو أساس ليس فقط لموازنة احتياج المنشأة والعاملين فيها ولكن أيضا للعمل على تحسين مواقف ورضاء العاملين فيها ومساعدة المدراء – تماما – لفهم أي قصور أو ضعف في أداء العاملين وتمكنهم من اتخاذ الإجراء المناسب لتحسين نوعية العمل بالإضافة إلى العلاقات الإنسانية.

ويمكن الإشارة إلى بعض المشاكل لتنمية الموارد البشرية التي يمكن وضعها على هيئة الأسئلة تحتاج إلى بحث ودراسة لمعالجتها وتاطيرها وهي:-

١- ما هو دور وكذلك (أداء) ادارة الموارد البشرية ؟

٢- هل إدارة تنمية الموارد البشرية جزء من إدارة شئون الموظفين أم لا؟.

٣- ما هو النظام او الممارسة المتبع لتنمية الموارد البشرية في الوحدة الإدارية او المؤسسة؟.

٤- ما هو موقف الإدارة + الموظفين تجاه أنظمة تنمية الموارد البشرية (مثل نظام التقييم)؟

٥- ما هي الاستراتيجيات والسياسات لتنمية الموارد البشرية في المنظمة ؟.

٦- ما مدى اقتناع القيادات العليا بموضوع التدريب (داخلي – خارجي)؟.

٧- ما هي الكيفية التي يتم بها تحديد احتياجات التدريب ؟.

٨- ما هي طرق التدريب المتبعة من قبل المنظمة؟.

٩- ما هي الصعوبات وفرص النجاح لنظام تنمية الموارد البشرية ؟.

باحث دكتوراه (HRD) جامعة بهراتي فيديت – الهند.
مركز تدريب الادارة الصحية – صنعاء.

بطول ٣٥ كيلو مترا

تغيير خطي انابيب نقل الزيت والمازوت بمصفاة عدن

عدن/ سبأ

يجري حاليا العمل على تغيير خطي أنابيب نقل الزيت والمازوت الممتد من مصافي عدن بالبريقة حتى ادارة تموين البواخر بالتواهي بطول ٣٥ كيلومترا٠١

وتوقعت نشرة صادرة عن ادارة التسويق والانتاج بالمصفاة الانتهاء من هذا المشروع بنهاية العام الجاري والذي يهدف الى استبدال الخطين اللذين يعود تاريخهما الى العام ١٩٥٤م لتأمين عمليات تموين البواخر والسفن الزائرة لميناء عدن بالوقود.

تفريغ ست سفن تجارية في ميناء الحديدة

الحديدة /سبأ

وصلت الى ميناء الحديدة أمس ست سفن تجارية تحمل على متنها ٥٢ الفا و٦٩٧ طنا من القمح والسكر والحديد الى جانب ١٤٤ حاوية بضائع متنوعة٠

واشارت احصائية صادرة عن المؤسسة العامة للموانئ الى ان الميناء استقبل ٣٠ الفا و٨٧ طنا من القمح و١٤ الفا و٤٤ طنا من السكر و ٣٠٠٤ أطنان من الحديد وكذا ٢٢٢٥ طنا من النفط و٣٣٣٧ طنا من الخشب٠

تنويه

حصل خطأ في الخبر المنشور يوم أمس بالصفحة الثانية بعنوان «التوقيع على اتفاقية لحل إشكاليات صفقة الباصات الإيرانية الـ٢٠» وبحسب ما جاء من وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ جاء في الخبر أن قيمة الصفقة كاملة ٦٣٨,٠٠٠ دولار ، وقد أوضحت المؤسسة العامة للنقل البري أن قيمة الصفقة كاملة ١,٤٥٠,٠٠٠ دولار وأن ما دفعته المؤسسة كدفعة أولى من قيمة الصفقة هو ٦٣٨,٠٠٠ دولار.